السياسات الثقافية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي لمرحلة ما بعد النزاع

م. م. محمد محي محمد
العلوم السياسية/جامعة النهرين

المستخلص

تتطلع المجتمعات في المناطق العراقية المحررة لمرحلة ما بعد أحداث عام 2014، إلى بدء مرحلة جديدة من البناء والتأهيل، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، عبر سياسات ثقافية لإعادة تأهيل تلك المجتمعات، واستخدامها كفرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين جراء النزاع، وهذا يعني أن مفهوم إعادة التأهيل لا يتوقف على الجانب الاقتصادي، الذي لحقه دمار واسع كشبكات المياه والكهرباء وغيرها، بل يُعنى بالفرد العراقي، المتضرر الأكبر من هذا النزاع، الجريح وعائلة القتيل، اللاجئ والنازح ، فضلاً عن الانتقال بالمجتمع نحو المساهمة الفعالة ،وتحسين جودة التعليم، إرساء ثقافة اللاعنف داخل المجتمع العراقي، فضلاً عن إعادة إحياء التراث الثقافي ولا سّيما في المناطق المحررة بعد أحداث عام 2014.

الكلمات المفتاحية: السياسات الثقافية، إعادة التأهيل، المجتمع العراقي، مرحلة ما بعد النزاع، التراث الثقافي.

Cultural Policies for Rehabilitating Iraqi Society in the Post-Conflict Phase

Asst. Lecturer Mohammed Mohi Mohammed
College of Political Science / Al-Nahrain University

Abstract

Communities in post-2014, specifically in Iraqi liberated areas looking to start a new phase of construction, rehabilitation, and restore the situation before, rather than the status quo. This tackling through cultural rehabilitation, and use it as an opportunity to reorganize the state and society affected by the conflict. The concept of rehabilitation does not depend on the economic side, which has suffered extensive destruction, water, electricity, and other facilities. It means the majority of Iraqi individuals affected by this conflict, the wounded and the family of the deceased, the refugees, and the displaced. In order to establish a culture of non-violence within the Iraqi society, as well as, to revive the cultural heritage, especially in the liberated areas after the events of 2014.

Keywords: Cultural policies, rehabilitation, Iraqi society, post-conflict phase, cultural heritage.

المقدمة:

انتقلت النزاعات المسلحة في تسعينيات القرن الماضي من حروب بين الدول، إلى نزاعات داخل حدود الدولة الواحدة، ولم تعد تجري الحروب الحديثة داخل ساحات القتال فحسب، بل يستعر أتونها داخل المدن والقرى على أيدي قوات غير محترفة في أغلب الاحيان، لغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وأيديولوجية للأطراف المتنازعة داخلياً، تفجرها في الغالب نزاعات دينية وعرقية تعيشها شعوب تلك البلدان.

وفي العراق فإنَّ النزاعات الداخلية، ولاسّيما بعد العاشر من حزيران عام 2014 واحتلال التنظيمات الإرهابية لمدن وقرى عديدة، أتت على كل شيء، فقتلت وهجرت الإنسان، ودمرت بناه التحتية ورأس ماله المجتمعي (المدارس، المستشفيات، الطرق والجسور والسدود، المحطات والمطارات)، ناهيك عن تدمير بناه الفوقية (التشريعات والأنظمة والقوانين)، والإطار الأكبر لها هو مؤسسات الدولة التي حكمت عمل البنى التحتية، ونتيجة لذلك أصبح أكثر من (90%) من ضحايا حروب اليوم هم المدنيين في المجتمعات المتأثرة بالنزاع، مع شبه انهيار كامل للبنى التحتية، ترافق ذلك مع أزمة غير مسبوقة في الحراك السكاني، نتيجة التهجير القسري للمواطنين جراء الحروب.

وفي كل الأحوال، وبعد أن وضعت النزاعات أوزارها، تتطلع المجتمعات في المناطق العراقية المحررة لمرحلة ما بعد انتكاسة عام 2014، إلى بدء مرحلة جديدة من البناء والتأهيل، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، عبر سياسات لإعادة التأهيل الثقافي بوصفه فرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين جراء النزاع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الحاجة الفعلية والحقيقية لوضع سياسات ناجعة لإعادة تأهيل المجتمعات في المناطق المحررة بعد عام 2014 في العراق، وما توفره هذه السياسات من سبل في تحقيق الاستقرار لهذه المناطق للارتقاء بها، ومن ثم انعكاسها على الاستقرار في العراق بشكله العام، بما يمكننا من إيفاد الجهات الحكومية وغير الحكومية، التي تعمل على إعادة تأهيل تلك المناطق من الاعتماد على تلك السياسات وتطبيقها، كما إنها تعد مطلباً مهماً ينبغي السعي إلى إتمامه ، لأن إعادة تأهيل هذه المناطق ثقافياً سيوفر لها الجو والبيئة اللازمة والحقيقية للأمن والاستثمار والتنمية الاقتصادية والتنشئة الاجتماعية وصولاً إلى الاستقرار السياسي، وهو ما يتطلع إليه أي نظام سياسي قائم أو حكومة.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من مدى قدرة وقابلية الحكومات العراقية المتعاقبة بكونها الفرع التنفيذي في النظام السياسي القائم على إعداد وتنفيذ سياسات ناجعة علمية ومدروسة على الصعيد الثقافي لإعادة تأهيل المجتمع لمرحلة بعد النزاع لتحقيق الاستقرار السياسي ، وعليه فإن إشكالية الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية ؟

1 . ما واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الثقافي ما بعد عام 2003 ؟

2 . ما هي السياسات الثقافية لإعادة تأهيل المجتمع لمرحلة ما بعد النزاع؟ .

فرضية الدراسة :

تنطلق فرضية الدراسة من أن استقرار أي مجتمع من المجتمعات بعد مرحلة الحروب والنزاعات يعتمد على قدرة الحكومات نفسها بكونها الجهاز التنفيذي في النظام السياسي القائم ودرجة قابليتها على تعبئة الموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لإعادة تأهيل تلك المجتمعات، عبر احتواء التحديات الثقافية، بواسطة سياسات ثقافية شاملة وتطويعها لخدمة ذلك المجتمع وصولا لتحقيق الاستقرار السياسي المطلوب.

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لما له من دور في وصف الظاهرة موضوعة البحث وتحديد واقعها ومحدداتها وتحليلها وصولاً إلى النتائج المتوخاة.

هيكلية الدراسة :

قُسمت الدراسة إلى مطلبين ومقدمة وخاتمة واستنتاجات، فضلاً عن مقترحات لصياغة سياسة عامة ذات أبعاد ثقافية، وتم استخدام العديد من الهوامش التعريفية للمصطلحات والمفاهيم عوضاً عن الإطار النظري، بُغية إيلاء الجانب العملي من الدراسة الأهمية القصوى، إذ تناول المطلب الأول واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الثقافي، فيما تناول المطلب الثاني سياسات إعادة التأهيل الثقافي لمرحلة ما بعد النزاع.

المطلب الأول: واقع ومحددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي على الصعيد الثقافي

الثقافة هي عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوكية ونظرة إلى الحياة وطريقة تفكير، وإن لكل مجتمع خصوصيته التي تعكسها الثقافة السائدة بين أبنائه، وتلك الثقافة تعلب الدور الرئيس في تطورها مجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف، التي اكتسبها المجتمع عبر ميراثه التأريخي وواقعه الجغرافي، والتركيبة الاجتماعية وطبيعة النظام الإقتصادي والسياسي، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت انتماءاته المختلفة.

وتشير التوقعات إلى إنَّ تغيير النظام السياسي يؤدي إلى تتغير نمطية التفكير والسلوك الذي حكم المجتمع لمدة طويلة من الزمن بأسلوب القوة والخضوع والهيمنة، إلا إنَّ نمط الثقافة السابقة في العراق حافظ على استمراريته، بسبب سلوك المتنافسين على السلطة الذي أسهم في تحديد مواقفهم وتوجهاتهم، إذ حكمت الثقافة العراقية بعد مرحلة (2003) توجهات ومواقف عديدة، عبرت عن وجودها بقوة على الساحة السياسية، وانقسمت هذه التوجهات ما بين ثقافة مشاركة وأخرى تقليدية، فضلاً عن ثقافة خاضعة ورابعة تعبر عن ثقافية اثنية ضيقة، وأدى واقع المجتمع المتأزم إلى تسريع التناقضات واحتدام الصراعات بين الثقافات، والذي عزز بدوره التناقضات بين الفئات المختلفة للشعب العراقي، والتي انعكست بدورها على الاستقرار الداخلي (عبد، 2011).

وقاد الواقع الثقافي مجموعة من الأسباب والتي عملت كإحدى محددات سياسات إعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد النزاع وهي:

أولاً_ الثقافة التقليدية للمجتمع العراقي:

ورث العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة في عشرينيات القرن الماضي حالة من التراجع في المجالات المختلفة، بما فيها المجال الثقافي، وسادت قيم ومعتقدات لعبت دوراً رئيسياً في تكريس حالة التخلف، وذلك لأسباب عدة ولعل أهمهما، خضوع العراق على مر التأريخ لحالة من عدم الاستقرار، بسبب احتلال وهيمنة قوى أجنبية وتدخلات خارجية، ناهيك عن طبيعة المجتمع العراقي الذي اتصف غالبيته بالقيم القبلية والعصبية والاحتكام إلى الأعراف العشائرية، وكنتيجة لشيوع هذه القيم والتي أدت إلى ثقافة اللاوعي بالدولة، برفضها في إدراكات وقيم وعواطف الأفراد عند غالبية المجتمع العراقي، بسبب طول عهد الاستبداد، واستمرت آثارها بقدر كبير إلى هذه اللحظة (المجلة السياسية والدولية، 2017).

يشير الواقع إلى أنَّ ثقافة الخضوع هي السائدة في المجتمع العراقي، والتي كانت أهم العوائق بعد التغيير في عام (2003)، لذا كان التحدي الأبرز هو التحول بالثقافة العراقية نحو ثقافة المساهمة، وعلى الرغم من محاولات القائمين على إدارة البلاد بعد 2003، التحوُل بالثقافة السياسية العراقية عبر إجراءات عدة: إجراء انتخابات متكررة، تأسيس دستور دائم، وإعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية الجديدة، لكن الواقع أثبت أن هذه المحاولات لم تكن جادة، نتيجة لإخفاق مؤسسات الدولة في ممارسة مهامها، وتوافر أدنى مستلزمات الحياة بسبب المحاصصة، فضلاً عن استفحال العنف المجتمعي، وكلها شواهد غير إيجابية تدل على أن ثقافة المساهمة لم تكن سوى شعارات، لم يلمس المواطن العراقي نتائجها الإيجابية عبر عدة ممارسات انتخابية (عبد الزهرة، 2013).

وعليه فإنَّ عملية الانتقال بالمجتمع العراقي من ثقافة الخضوع إلى ثقافة مساهمة (ديمقراطية) فعالة، اعترتها محددات عدة أدت دوراً سلبياً في إعادة تأهيل المجتمع العراقي بعد النزاع، وهي (عبد، 2011):

1- حركات الإسلام السياسي ودورها في الساحة السياسية العراقية بعد عام (2003)، إذ وظفت هذه الحركات الدين في عملها السياسي واعتمدت على الاستنفار الأيديولوجي الديني في مقارعتها للقوى المناوئة لها، الأمر الذي أضعف من قدرتها على فتح خطابها الحزبي على آفاق وطنية واسعة، وضيق من إمكاناتها في بناء علاقات تعتمد الحوار، ناهيك عن إخفاق هذه الحركات بتأدية دور إيجابي في التنشئة الاجتماعية والثقافية، وعدم تحمل الأحزاب والحركات الأخرى المشاركة بالعملية السياسية مسؤولياتها الوطنية في إيجاد سياسات إجماع وطني.

2- ضعف دور منظمات المجتمع المدني وإخفاقها بتنشئة وتدريب المواطن العراقي على أسلوب النقد البناء وليس الهدام.

3- الحرب الأمريكية على العراق التي تركت تأثيرات عديدة، حجم التدمير الواسع، تفكيك أجهزة الدولة ومؤسساتها، شيوع الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي... الخ.

4- تدني مستوى وجودة التعليم (علي، 2011) وارتفاع نسبة الأمية وضعف الوعي السياسي، ومشكلات البطالة والفقر والإرهاب والنزوح والتهجير، بددت القيم والمفاهيم ذات الطابع الديمقراطي، الذي يسهم في خلق ثقافة المشاركة الصحيحة (العامري، دون تاريخ).

ثانياً- التدني في جودة التعليم:

يُعد التعليم اللاعب الأساسي في تنفيذ البرنامج الايديولوجي لأي نظام سياسي، فكل الأنظمة السياسية تنظر إلى التعليم على أنه الوسيلة التي يستعين بها لتنشئة أفراد المجتمع على القيم والصفات والاتجاهات، التي تمكنهم من التكيف مع اتجاهات النظام القائم، والعمل على تحقيق أهدافه والوفاء بمتطلباته، وذلك عن طريق تربية وتعليم يتسمان بطابع سياسي معين، يتشكل بدوره وفقاً لاتجاهات الأنظمة السياسية المعينة وفلسفتها وعقيدتها وآيديولوجيتها (عبد الكافي، 2001).

إذ شهد التعليم في العراق ومنذ تأسيس الدولة العراقية إلى سقوط النظام السياسي في 2003/4/9 عدة مراحل وتحديات، وكل مرحلة تسير في اتجاهات معينة تتناسب في عمقها ومداها مع سياسات المستحوذين على السطلة حينذاك وتوجهاتها، الا أنَّ سياسة (البعث) في التربية والتعليم تناغمت مع فلسفة المرحلة، المتجسدة بالحزب الواحد وتمجيد القائد (عبد اللطيف، 2006).

كما شهد التعليم في العراق لمرحلة ما بعد عام 2003 تحولات عميقة، بعد سلسلة من الأزمات تعرضت لها مؤسسات التعليم خلال مرحلة الاستبداد، جعلتها غير قادرة على مواكبة التغييرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والتنمية، وبات تدني مستوى وجودة التعليم، أهم محددات سياسات إعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد النزاع، تبعاً للآتي:

1- التراجع الأمني الذي أدى إلى فقدان الكثير من الأطفال فرصة الحصول على تعليم جيد، وتفشي الأمية التي سهلت لحركات الفكر الضال من غسل أدمغتهم، وتوظيفهم في الأعمال العسكرية (الأمم المتحدة، دون تاريخ).

2- انخفاض الإنفاق الحكومي والعجز الواضح بميزانية المؤسسات التعليمية، والتي انعكست سلباً في نوعية وكفاءة التعليم، ومن ثم أسهمت في إضعاف دور المؤسسة التعليمية باستثمار المعرفة لتحقيق أهدافها الرامية لإعادة تأهيل المجتمع الجديد (حمزة، 2011).

3- ارتفاع مستويات الفقر أسهم في عدم اهتمام العديد من الأسر بالتعليم كأحد الضروريات في الحياة، مما اضطر الكثير من الفتيان ترك أو عدم الالتحاق بالدراسة لإعالة أسرهم، ومن ثم أسهم الفقر في ارتفاع درجة الأمية في المجتمع العراقي (العلاق وآخرون، 2014).

4- عدم تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، وهو ما يعكسه انخفاض معدل التحاق الإناث بالمؤسسات التعليمية بعد مرحلة 2003، بسبب التراجع الأمني والنقص في مؤسسات التعليم.

5- فاقمت أزمة النزوح الداخلي بانخفاض جودة التعليم، ولا سّيما بعد عام 2014، والتي أفضت إلى عدم التحاق ما يقدر بـ (3) ملايين بين طفل وصبي إلى التعليم، ناهيك عن المشكلات النفسية والاجتماعية لتلك الشرائح، وعدم قدرة الجهات الحكومية على توفير أجواء دراسية، بسبب تدمير العديد من الأبنية المدرسية والمؤسسات التعليمية جراء العمليات الإرهابية التي طالت تلك المناطق (حمزة، 2011).

ثالثاً_ الضعف في دور النخب الثقافية وهشاشة الطبقة الوسطى:

إنَّ المثقف هو ضمير المجتمع، في محدد يتجاوز علاقته بالفكر والثقافة، ولا تتحقق هذه الأهلية دون تكامل وظيفته المعرفية مع وظيفته الاجتماعية، وتكتمل صورة المثقف بشرط خروج وظيفته الاجتماعية من فرديتها المعرفية إلى كينونة اجتماعية فاعلة، فالدور المحوري الذي يضطلع به المثقف اجتماعياً مهم جداً، لما يملكه من وعي اجتماعي يمنحه رؤية المجتمع وقضاياه من زاوية شاملة، وما له من دور اجتماعي ينهض فيه ويغرس القيم السليمة والإيجابية في المجتمع بدلاً من تلك السلبية، فإنَّ دور النُخب المثقفة في تحريك الراكد، وزحزحة الجامد يحتاج إلى ظروف تتهيأ لهم من خلاله فرص مزاولة سلوكها الثقافي المنتج، وما شهدته أوضاع العراق من ضبابية المشهد الثقافي وتنامي ظاهرة انتساب أشباه المثقفين إلى دوائر الفعل، لم يساعد على أداء رسالة المثقف الحقيقي بالصورة المطلوبة (الفرح، 2015).

ويمكننا في هذا الصدد أن نبين أهم الأسباب التي أدت لضعف دور النخب الثقافية، والتي عملت كإحدى المحددات في إعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد النزاع وكما يأتي (سعيد، 2017):

1- ترسبات القمع السياسي للنخب المثقفة داخل المجتمع، نتيجة تهميشها سياسياً، أسهمت بما لا يقبل الشك في ضعف دور الطبقة المثقفة ونخبها الواعية في أداء مهامها تجاه المجتمع، مما كان له الأثر البالغ في قلة الإنتاج المعرفي، الإ في حدود دعم برامج النظام السياسي وأيديولوجيته.

2- أنتج التهميش السياسي السلطوي تهميشا اجتماعيا لدور النخب الثقافية، واعتياد المجتمع على أن السياسة هي المحور الأساسي في التغيير الاجتماعي، ولذا عُد الحاكم هو المركز وما سواه هم الأطراف.

3- انشغال العديد من النخب الثقافية وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية بإشباع الحاجات الرئيسة وتوافر كفايتها وتحولهم اجتماعياً وإدارياً إلى مجرد موظفين يتلقون مخصصاتهم من الدولة.

4- صعوبة تشكيل الخطاب الثقافي مع صعوبة تكوين هوية المثقف في مجتمع يعني عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي في ظل فوضى سياسية وإرهاب متفشٍ، وعدم تبلور تكتل نخبوي يشكل جماعات ضغط ذات قيم وأهداف مشتركة تساهم في إحداث التغيير المطلوب (سعيد، دون تاريخ).

5- تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة في أغلب الأحيان، وقلة تفاعل المثقف مع ما يحدث في الواقع من حراك مدني، والذي أفرز خفوت الإبداع وتراجعه وبروز الثقافة السطحية وظاهرة الادّعاء الثقافي، وهو ما يفسر حالة العسر في ظهور مبدعين جدد (عبيد، 2015).

أما على صعيد الطبقة الوسطى، والتي تُعد خميرة الديمقراطية وصاحبة الدور الرئيس بتمدن ودمقرطة المجتمع، كونها (مستنيرة) و(ميسورة)، وهاتان الخصلتان من شأنهما تنظيم جمعيات وحركات سياسية تشكل قوى ضغط وجماعات مصالح لمنع احتكار السلطة لفئات معينة (فياض، 2006).

فالطبقة الوسطى في العراق قد جرى سحقها بسبب سياسات النظم المتعاقبة، وما بقي منها فقد استقلاليته وأضحى راضخاً لتلكم النظم مطواعاً أو قسراً، نتيجة الظروف الأمنية المتردية والوضع الاقتصادي الراكد والنشاط التجاري الذي توسع كثيراً لصالح الاستهلاك على حساب الإنتاج المحلي، والتي أدى دوراً رئيساً في هشاشة وضعف ودور هذه الطبقة في المجتمع العراقي (فياض والجاسور، 2002).

رابعاً_ ضعف دور الاعلام ونخبهِ:

ألفت الساحة العراقية الفعالية الإعلامية منذ وقت ليس بالقصير، وتعود بداياتها الأولى إلى أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، إلا أنها لم تتمكن من أداء الأدوار التي يُفترض القيام بها، والمتُمثلة بتنمية ثقافة التغيير في المجتمع، وظل الدور الإعلامي بأشكاله المرئية والمسموعة والمكتوبة كافة ضيقاً في المجالين السياسي والاقتصادي، وخجولاً في الإطار الاجتماعي، أما وظائفه الثقافية فكانت حبيسة الجوانب الأدبية، دون أن تمتد إلى الثقافة السائدة التي هي أحوج ما تكون إلى التغيير من غيرها لارتباطها بنمط التفكير العلمي (حمود، 2014).

وعليه، تعرض الإعلام العراقي لعدة تحديات في أداء دوره على الصعيد الثقافي، والتي عملت كإحدى محددات إعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد النزاع، وهي:

1- صلادة الثقافة السائدة خلال العقود الماضية وأثرها في القائمين على المؤسسات الإعلامية، وإن القائمين على تلك المؤسسات لم يولوا العامل الثقافي الاهتمام الذي يستحق، واقتصر دورهم في تشكيل ثقافة تتوافق مع طبيعة الآيديولوجية الحاكمة، الأمر الذي أنتج ثقافة أحادية افتقدت للآليات التي تتيح لها الرسوخ العميق في عقول الجماهير أو الانشغال بما يرونه أكثر أهمية أو الجهل بأثاره، ناهيك عن حالة الانغلاق جراء الحروب والحصار وتدهور علاقات العراق مع المجتمع الدولي، والتي لم تتح للمؤسسات الإعلامية مواكبة النمط الثقافي المتجدد في العالم، والذي حال دون أن تتشرب تلك المؤسسات للمفاهيم الحديثة التي تولدت نتيجة للمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنلوجية التي شهدها العالم (الهيتي، 2003).

2- هشاشة المنظومة الإعلامية: إذ لا بد من توافر الملاكات ذات الخبرة في المجال الإعلامي والمؤهلة، بما يتناسب مع الوظائف المهمة التي يقوم بها الإعلام، وذلك لأنَّ الخبرة والمهارة تؤدي دوراً حيوياً في جعل

الرسالة الإعلامية أكثر فاعلية وتأثيراً، إذ شكل الطارئون على هذه المهنة في العراق نسبة كبيرة، كما أنَّ العديد من الجهات السياسية أنشأت مؤسسات إعلامية (قنوات فضائية) مثلاً، أريد منها التسويق السياسي والتأثير في صنع القرار (الخفاف، 2006).

3- تراجع دور النخب الإعلامية: بدا من الواضح وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، أنَّ الأدوار التي تقوم بها النخب الإعلامية العراقية شهدت تراجعاً كبيراً، ولأسباب تتعلق بطبيعة البيئة العراقية التي تعاني أزمة سياسية، مما أزاح النخب الإعلامية المهمة والمؤثرة، ولم يُعد سهلاً إعادة دورها للارتقاء بثقافة المجتمع وتمكينه (زغيب، 2009).

4- ضعف فاعلية الرسالة الإعلامية في إحداث الأثر المطلوب، نتيجة الفشل في الأسلوب والرمزية المؤثرة (عبد الحميد، 2004). والإخفاق في بلورة رأي عام مستنير إزاء قضايا مهمة ومفصلية مر بها المجتمع العراقي مثل الطائفية والنزاعات الداخلية (حمود، 2014).

5- غياب الضوابط الإعلامية: لقد استخدمت القوى السياسية والثقافية المتصارعة في العراق أنماطاً اتصالية مختلفة، مستثمرة أجواء التشظي الإعلامي، الذي غابت عنه التشريعات الضابطة للعمل الإعلامي في العراق، الأمر الذي جعل المتلقي (الجماهير) أمام وسائل إعلامية تعمل على ضوء أجندات خاصة تروج لثقافات تتعارض مع مفاهيم الديمقراطية تارة، وإعلاء شأن ثقافات فئوية ضيقة على حساب الولاء الوطني تارة أخرى، الأمر الذي إنعكس سلباً على وحدة النسيج الاجتماعي (الخفاف، 2006).

6- مع أن التعددية الإعلامية تعد واحدة من مظاهر الديمقراطية، وتتيح حق الاتصال تجسيداً فعلياً، لكنها مع تدني مستوى ثقافة القائم بالاتصال عززت بشكل أو بآخر تفعيل وترسيخ ثقافات فرعية ضيقة، الأمر الذي جعل هذه الثقافات في آحيان كثيرة عقبة إزاء تشكيل ثقافة وطنية شاملة توحد أفراد المجتمع العراقي، ولا سّيما أن عمليات التغيير على اختلاف أشكالها لن تتحقق من دون هذه الثقافة (مكاوي والسيد، 2008).

المطلب الثاني: سياسات إعادة التأهيل الثقافي

شهد العراق تراجعًا وانحساراً حادً للثقافة الوطنية، وسادت بدلاً عنها ثقافة التشظي والانعزال الطائفي، وازدهرت النزعات العرقية وانتعشت الأفكار الظلامية، مما زاد من مظاهر الجهل والتخلف والفقر الثقافي والطائفية السياسية، ولا ريب أنَّ هذا التراجع والنكوص الثقافي والإبداعي يعود إلى تدهور الوعي الوطني وانحسار قوى التقدم في المجتمع مقابل صعود القوى الطائفية السياسية والنظام الطائفي والعودة للقبيلة والعشيرة، عدا الانتهاكات ضد حرية الفكر والتعبير.

وعليه ينبغي إعداد سياسيات عامة على الصعيد الثقافي لإعادة تأهيل المجتمع العراقي بعد نزاعات وصراعات عانى منها، ولا سّيما في المناطق المحررة، وكما يأتي:

أولاً_ الانتقال بالمجتمع نحو ثقافة المساهمة – المشاركة:

تُعد الثقافة نتاجا بشريا لا يخضع للوراثة بل عبر اكتسابه، لذلك توجد عدة عوامل تؤثر في اكتساب الفرد لثقافته، ولا سّيما التنشئة الاجتماعية والسياسية، والتي تعمل على رفع السياسي وجعله عاملاً مؤثراً في مخرجات النظام السياسي من جهة، وأن يكون أكثر وعياً بتأثير السياسات الحكومية تجاهه من جهة أخرى، لذا ستفضي ثقافة المساهمة إلى تكوين المعارف السياسية لدى أفراد المجتمع وتسهم في تنامي مهارات الحوار والمناقشة في حل المشاكل، وأكثر استعداداً في التأثير والتأثر بالواقع السياسي (عبد الله، 1997).

وعليه لا بد من توافر جملة من المتطلبات بُغية الانتقال بالمجتمع العراقي نحو ثقافة المشاركة والمساهمة ورفع مستواه الثقافي إلى حد التأثير في عملية إعادة البناء والتأهيل، وهي كما يأتي (حافظ، 2016):

1_ الاهتمام الجدي في عملية التنشئة الاجتماعية_ السياسية، بدءًا من دور الأسرة والمدرسة وصولاً للجامعة، عبر عملية تلقين وتثقيف للفرد العراقي على قيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالات سياسية، تُفضي إلى التزامه واعتزازه بقيم (الوطن المواطن الوطنية)، والتمسك بها، ومن ثم الدفاع عنها ضد محاولات الثقافة المضادة التي ترمي إلى تفتيت هذه القيم.

2_ توسيع المشاركة السياسية وانفتاح الأُفق السياسي، عبر توافر الحريات المدنية والسياسية وضمانات ممارستها للجميع، وذلك سيُفضي إلى تعميق روح المبادرة والعمل الجماعي خلال مشاركة أفراد المجتمع في عملية صنع القرارات السياسية في الدولة العراقية.

3_ العمل على تعزيز شرعية النظام السياسي العراقي وهي من المرتكزات الأساسية في شعور أفراد المجتمع بالرضا والقبول الطوعي عبر تحسين خدمات النظام للشعب، فشرعية النظام لا تتجسد في الانتخابات ووجود دستور فحسب، بل تحتاج الى ما يسمى (شرعية الإنجاز) (عبد الله، 2017).

4_ السعي نحو الرخاء الاقتصادي الذي يحد من مستوى البطالة وتحسين مستوى معيشة الفرد الأمر الذي سيشجع على أهمية تغيير الثقافة السياسية من ثقافة سلبية إلى ثقافة إيجابية، التي تعد العامل الأساسي والمحوري لعملية الانتقال بالمجتمع نحو ثقافة المشاركة _ المساهمة.

5_ استيعاب مطالب الأفراد وتحويلها إلى قرارات (مخرجات) تهتم بالشأن العام، مما يُفضي إلى زرع الشعور بعامل الولاء وتعزيزه من جانب الأفراد تجاه النظام السياسي.

إنَّ الانتقال بالمجتمع العراقي من حالة الثقافة التقليدية إلى الثقافة السياسية المشاركة – المساهمة، من شأنه الارتقاء بالمستوى السياسي للفرد، الأمر الذي سيعزز من امتثالهِ لقرارات السلطة السياسية، والتي يجب أن تُمثل المصلحة العامة من جهة، وانفتاح السلطة السياسية على المجتمع من جهة أخرى، وهو ما يجعل العلاقة بينهما (المجتمع والسلطة) أكثر تفاعلاً وتعاوناً وأعمق نضجاً (حافظ، 2016).

ثانياً_ تحسين جودة التعليم:

يُعد التعليم المحرك الأساسي في تطور البلاد وبناءً الحضارة، و لاسّيما إنَّ ما أصاب البلد من تشتت وتشرذم وصراعات وعلى رأسها الإرهاب، ناتج عن أخطاء فظيعة في التربية والتعليم وتدني جودتهما، فضلاً عما خلفه إرهاب (داعش) من خراب وأزمات على المستويات جميعها، فلا خروج من مأزقنا الوطني دون ربط بناء الوطن بإعادة بناء الانسان كمبدأ أعلى يستحقه العراقيون، إذ لا خلاص من الأزمات دون تربية الفرد بروح التسامح والمحبة، ولا حرية دون التعليم الصحيح، فهما في أي مجتمع يجب أن يكونا متوازيين (الربيعي، دون تاريخ).

وعلى أساس ما تقدم، فإنَّ التعليم في الدول التي عانت من الحروب والصراعات يؤدي دوراً جوهرياً في تحقيق درجة عالية من التعافي الاجتماعي، لذا ينبغي وضع السياسة والمناهج التعليمية ضمن خطة شاملة لإصلاح النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة، وتشمل (الربان، دون تاريخ):

1_ لغة التعليم: مما لا شك فيه أنَّ استخدام لغة وطنية موحدة في التعليم، يساعد على الشعور بالانتماء إلى هوية وثقافة مشتركة، ولكن من جانب آخر، فإنَّ إهمال اللغات المحلية الأخرى تماماً، لاسّيما في المراحل الأولى من التعليم، يساعد على الإحساس بالتهميش. لذا فإن التوازن مطلوب. كما لا بد من التأكيد على قيم السلام الإنساني، وتلك القيم هي المفاهيم المحورية التي ينبغي قيام المناهج المدرسية عليها لتفعيلها في سلوك الطلبة، ولتُسهِمَ في ترميم العلاقات المفكّكة وبناء علاقات قائمة على قيمٍ نبيلةً. لكلٍّ حقّه في أن يكون على دينه أو قومتيه ومذهبه، ولكن من غير المسموح به أن يكون (لا إنسانياً) في تعامله مع الآخرين، وديننُا يزخر بالمئات من القيم النبيلة، التي تنتظر من يُعرّف الناس بها ويتُمثلها إيماناً وسلوكاً.

2_ المعلم: هو أهم عنصرٍ من عناصر العملية التعليمية والتربوية، ومقومٌ أساس من مقومات نجاحها، إذ يؤدي دوراً مهماً ووظيفة أساسية في إيجاد المناخ الملائم، إذ تؤثر شخصية المعلم وثقافتُه وخبرته وأساليب تعامله ونوع علاقاته مع طلابه بدرجة كبيرة في سلوكيات الطلاب وأخلاقهم وتصرفاتهم مستقبلاً، مما يجعل المعلم مساهماً محورياً وفاعلًا أساسياً في تعزيز السِّلم والتعايش المجتمعي ولا سّيما في مرحلة ما بعد النزاع، عبر تمسكه بأخلاقيات مهنته والنهوض بأعباء مسؤولياتِه.

لذلك لا بد من أن يكون المعلم هو القدوة الحسنة لطلابه، وألا يُسمح في المدارس والمؤسسات التعليمية بالمحسوبية والعنصرية والتفاضل على أسس غير موضوعية، أو النزوع إلى استخدام العنف اللفظي أو الجسدي لإنهاء المشاكل، وتحويل اختلاف الرأي إلى خلاف شخصي، والمنافسة الأنانية القائمة على تضييق فرص الآخرين بدلاً من التعاون معهم.

3_ العملية التعليمية والمناهج كمًّا وكيفاً، وتشمل:

أ_ جودة ونوعية التعليم: ينبغي أن يخلق التعليم لدى الطالب مستوى عاليا من القدرة التنافسية على المستويين المحلي والعالمي، وأن يرتبط بسوق العمل والنمو الاقتصادي للدولة، كي يوفر فرص عمل للطلاب

بعد التخرج، ويمكّنهم من القدرة على التعلم الذاتي المستمر من أجل التطور الوظيفي، والمساهمة في إعادة بناء الوطن، فإنَّ العديد من النزاعات ترتبط بشكل أو بآخر بالوضع الاقتصادي والفقر والبطالة وعدم وجود الفرص في المستقبل (شكر، 2014).

ب_ كيفية التعليم: ينبغي العمل أن يكون التعليم أسلوب حياة، ومهارات للتفكير وبناء للقيم، أي أن التعليم ليس منهجاً أو كتباً فحسب، بل ممارسة وخبرة أيضاً، وهي أهم بكثير من محتوى المنهج والتعلم ذاته. ولتحقيق ذلك لا بد من العمل على (رحيمة، 2017؛ الربيعي، دون تاريخ):

(1) _ زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والأبحاث العلمية وإعادة تأهيل البنى التحتية في المؤسسات التربوية والتعليمية التي تعرضت للدمار وإعادة بناء المدارس والجامعات في المناطق المحررة وتوافر المستلزمات الضرورية لضمان تحسين جودة التعليم مثل المكتبات والمختبرات.

(2) _ إعادة صياغة المناهج الإنسانية لتعزيز الثقة بالنفس، وإشاعة المحبة واحترام كرامة الإنسان وتربية الطالب بثقافة الاعتراف بالآخر وبالقيم الديمقراطية والتأكيد على أهمية القوانين واحترامها وبعدم مخالفتها وبحرمة ممتلكات الدولة وأموالها، وتعريفه على حقوقه وواجباته على أساس المواطنة.

(3) _ ضمان المساواة في التعليم لردم الفجوة بين الجنسين، عبر مراجعة المناهج وأساليب التدريس مع ضرورة مراعاة توافر التعليم للنازحين في المجتمعات المضيفة والنازحين العائدين للمناطق المحررة، ووضعهم في بيئة آمنة توفر لهم الوعي بحقوقهم وكيفية التوافق مع الوضع الجديد بعيداً عن العنف والحقد وتنمية ثقافة السلام لديهم، عبر التأكيد على ثقافة الحوار والتسامح وتفعيلها بشكل تدريبي داخل المؤسسة التعلمية.

(4) _ تدريس مواد الفلسفة وعلم الاجتماع و تأريخ الأديان المقارن، وتفعيل ممارستها للمعلمين أيضاً، عبر برامج تدريبية خاصة بما يتناسب وتطوير مهاراتهم للتعامل مع الظروف الطارئة التي تعرض لها الأطفال في مناطق النزاع، والذين يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة، لأن هذه العلوم في مرحلة مبكرة من حياة الإنسان من شأنها إزالة التعصب وزرع روح التسامح وتعليمهم التأريخ المشرق لتلك الحضارة والمشترك بين مكوناتها كافة ومن مختلف الأديان والأعراق (الربان، دون تاريخ).

إنَّ تحسين جودة التعليم في مجتمعات ما بعد النزاع سيُفضي إلى تعزيز السلم المجتمعي عبر إشاعة ثقافة السلام والتعايش وقبول الآخر، وتعاضد الجهود وتظافر المواهب والقدرات لخدمة المجتمع والوطن.

ثالثاً_ إرساء ثقافة اللاعنف داخل المجتمع:

لا شك أنَّ ما تعرض له مجتمعنا من هزات وحروب وكوارث طبيعة وبشرية، كالاحتلال الأجنبي وشيوع الجريمة والفساد والنزاعات ولاّ سيما في المناطق العراقية التي شهدت احتلالاً من قوى الإرهاب والتطرف، تركت بصمة خطيرة على المجتمع عبر إثارة نار الحقد والعنف والتطرف الذي زاد من المعاناة الإنسانية ، فضلاً عن إهدارها للحقوق الإنسانية والدينية كافة وعلى رأسها الحق في الحياة والتسامح بين الأفراد.

وعليه فإنَّ إرساء ثقافة اللاعنف ونشر السلام والتسامح مسيرةً طويلةً لا بد لها أن تنطلق من المجتمعات التي عانت من الإرهاب أولاً، لتتمكن بعدها من رسم ملامح مستقبلها والمشاركة الفاعلة في إعادة بناء الأُسس في مجتمع مدني يتمتع فيه الأفراد بالعدالة والمساواة والحرية والرخاء الاقتصادي، وذلك من شأنه تحجيم العوامل التي دفعت البعض نحو التفكير في الارتماء في أحضان الإرهاب للحصول على المال أو السلطة أو لانتقام والتعبير عن رفض الواقع وقبول الآخر، ويقع واجباً على الحكومة الاتحادية والمحلية ومنظمات المجتمع الأهلي للعمل الجاد على ترسيخ ثقافة السلام ونبذ العنف بوصف ما تقدم هدفا استراتيجياً لا بد من بلوغه، والسير قُدُماً باتجاه تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي والانصياع لأحكام القانون، والاحترام الحقيقي لحقوق وحريات المواطن المسطرة في الوثيقة الدستورية (محمود، 2017). ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي العمل على (أحمد، 2011؛ ناجي، 2017):

1_ الاهتمام بشكل كبير ومركز لإظهار الأثار السلبية التي طالت العراق من جراء ممارسات العنف في السابق وإظهار عدم جدواها، للاستفادة من أخطاء الماضي في عملية بناء المستقبل، والحث على العفو وتقديم الاحترام للآخرين وقلع جذور الحقد والعدوان والكراهية من نفوس الأفراد.

2_ ضرورة أن تتولى المؤسسة الدينية ترسيخ ثقافة السلام والتسامح عبر الخطب الدينية والمحاضرات والمناسبات وتوضيح جوهر الإسلام الذي يعتمد على اللاعنف في أداء رسالته السماوية، وذلك لإسقاط ادّعاءات قادة الإرهاب وزعاماتها، ولا سّيما أنهم وظفوا العامل الديني لتحقيق أهدافهم الخاصة.

3_ ضرورة تكاتف عمل مؤسسات المجتمع المدني مع الإعلام في نشر ثقافة السلام والتسامح عبر آلياتها مثل عقد الندوات والمنشورات والفعاليات الإعلامية المختلفة.

4_ ضرورة التقليل من مظاهر العنف في ممارسات وسلوكيات بعض الأجهزة الأمنية في داخل المدن ولا سّيما المحررة حديثاً، مثل عدم احترام الآخر وظاهرة إطلاق النار بشكل عشوائي.

5_ ضرورة تشريع قوانين تحظر الأحزاب السياسية التي تستخدم لغة العنف بدلاً من الحوار عبر آليات الضغط السياسي لكسب أكبر قدر ممكن من المناصب، وإلزامها بالتخلي عن مكاتبها العسكرية، فضلاً عن إلزامها باستخدام الديمقراطية في نظامها الداخلي.

6_ ضرورة تشريع قوانين للقضاء على ظاهرة العنف الأُسري داخل المجتمع العراقي، والتي من شأنها أن تخلق أجواء أكثر أمناً من الناحية الفكرية والإجتماعية، وإزالة الفوارق بين الجنسين سواء في المستوى الثقافي أو الطبقي من أجل بث أسس السلام والتسامح في نفوس الأفراد وتقوية أواصر العلاقات الاجتماعية بينهم.

رابعاً_ إعادة إحياء التراث الثقافي:

يتعرض التراث الثقافي في مناطق النزاع المسلح للتدمير الجزئي أو الكلي والتي تتمثل في عمليات نهب القطع الأثرية وحرق وتدمير المكتبات والمتاحف والأماكن الأثرية ودور العبادة وإلى غير ذلك من الخسائر.

كما تؤدي النزاعات المسلحة أيضاً إلى اندثار التراث اللامادي أحياناً كالممارسات والطقوس الدينية والاجتماعية والفنون وتقاليد أداء العروض والكرنفالات والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية أو تغيّره بسبب التغييرات الديمغرافية الحاصلة في المجتمع، بسبب النزوح أو اللجوء إلى دول أخرى، إذ إنَّ التراث الثقافي يحقق الترابط بين الأجيال ويؤمّن استمرار القيم الثقافية بما فيها ثقافة الحياة اليومية وانتقالها عبر الأجيال.

وتأتي أهمية إحياء التراث الثقافي من أنَّ مساهمته في إعادة الإعمار ما بعد النزاع، تتخطى ترميم المباني العمرانية المتضررة بالحرب واستعادة التراث المسروق فحسب، بل تساهم في إعادة البناء الاجتماعي في المجتمعات الخارجة للتو من الحرب، وتساعد على تأكيد الشعور بالهوية والانتماء وتحقيق مفاهيم التسامح والمصالحة وبناء الثقة في المجتمع المنقسم، مما يسرّع من عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم التي تركوها في أثناء النزاعات ، وينعكس ذلك على الاستقرار المجتمعي والسياسي، كما تؤمن مشاريع الترميم للمباني والمعالم التراثية فُرَصَ عملٍ للشباب في مجتمعات ما بعد النزاع ، وفي قطاع البناء بشكل خاص، مما يسهم في تخفيض معدل الفقر وإنعاش الاقتصاد الذي أنهكته الحروب، ولا سّيما أن هذه المشاريع تعمل على مجال زمني طويل نسبياً (حسن، 2016).

نستنتج مما تقدم، أن السياسات الثقافية لإعادة تأهيل المجتمع العراقي ما بعد النزاع ستُفضي الى إرساء السلام ونشر التسامح عبر ثقافة سياسية واعية وديمقراطية توفر للفرد صيغة سلوكية تعمل على تكوين العلاقات الاجتماعية الإيجابية وتنظم وتحافظ على المجتمع واستقراره وفقاً لمصالح ومتطلبات أفراده.

الخاتمة والاستنتاجات

تتطلع المجتمعات في المناطق العراقية المحررة لمرحلة ما بعد أحداث عام 2014، إلى بدء مرحلة جديدة من البناء والتأهيل، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، عبر سياسات ثقافية لإعادة تأهيل تلك المجتمعات، واستخدامها كفرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين جراء النزاع.وهذا يعني أنّ مفهوم إعادة التأهيل لا يتوقف على الجانب الاقتصادي، ولا يعني إعادة بناء شبكات الطرق والجسور، ألتي لحقها دمار واسع وشبكات المياه والكهرباء وغيرها فقط ، بل يُعنى بالفرد العراقي، المتضرر الأكبر من هذا النزاع، الجريح وعائلة القتيل، اللاجئ والنازح ، فضلاً عن الانتقال بالمجتمع نحو المساهمة الفعالة ،وتحسين جودة التعليم، وإرساء ثقافة اللاعنف داخل المجتمع العراقي، فضلاً عن إعادة إحياء التراث الثقافي ولا سّيما في المناطق المحررة بعد أحداث عام 2014.

وعليه فإنَّ عملية إعادة التأهيل الثقافي، اعترتها محددات عدة أدت دوراً سلبياً في إعادة تأهيل المجتمع العراقي بعد النزاع وهي:

1_ الثقافة التقليدية للمجتمع العراقي: إذ ورث العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة في عشرينيات القرن الماضي حالة من التراجع في المجالات المختلفة، بما فيها المجال الثقافي، وسادت قيم ومعتقدات لعبت دوراً رئيسياً في تكريس حالة التخلف.

2_ التدني في جودة التعليم: إذ شهد التعليم في العراق تحولات عميقة، بعد سلسلة من الأزمات تعرضت لها مؤسسات التعليم خلال مرحلة الاستبداد وما بعد عام 2003، جعلتها غير قادرة على مواكبة التغييرات التي حدثت على مستوى إحتياجات المجتمع والتنمية.

3_ الضعف في دور النخب الثقافية وهشاشة الطبقة الوسطى في أداء دورها تجاه المجتمع.

4- ضعف دور الإعلام ونخبهِ في التأثير الإيجابي في المجتمع والتحول نحو الديمقراطية.

المقترحات

1_ ضرورة أن تتولى المؤسسة الدينية ترسيخ ثقافة السلام والتسامح عبر الخطب الدينية والمحاضرات والمناسبات وتوضيح جوهر الإسلام الذي يعتمد على اللاعنف في أداء رسالته السماوية، وذلك لإسقاط ادعاءات قادة الإرهاب وزعاماتها لا سّيما أنهم وظفوا العامل الديني لتحقيق أهدافهم الخاصة، والاستعانة بخبراء مختصين سواء على صعيد الإعلام المقروء كالصحافة ووسائل التواصل الإلكتروني أم على صعيد البرامج والمواد المتلفزة لمواجهة التيارات الفكرية الضالة والمنحرفة التي تروج لها وسائل الإعلام المغرضة.

2_ إعادة إحياء التراث الثقافي وتشمل الجوانب المادية، المكتبات والمتاحف والأماكن الأثرية ودور العبادة، و الجوانب غير المادية، كالممارسات والطقوس الدينية والاجتماعية والفنون وتقاليد أداء العروض والكرنفالات والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية.

3_ تحصين المجتمع من الاستلاب الفكري، وترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، عبر تحسين جودة التعليم بدءًا بإعادة أعمار مؤسسات التربية والتعليم وتطويرها مروراً بلغة التعليم والمعلم وصولاً لمناهج التعليم وتضمينها مناهج تساعد على نشر وتعزيز قيم الديمقراطية والمواطنة وثقافة السلام والحوار البنّاء.

المصادر

1. عبد، ابتسام محمد. (2011). دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وبعد الاحتلال. مجلة دراسات دولية، العدد (35)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
2. الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003: الواقع.. الإشكالية.. الحلول. (2017). المجلة السياسية والدولية، العدد (35-36)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
3. عبد الزهرة، أثير إدريس. (2013). واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام 2003 ومستقبلها. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
4. علي، محمد السيد. (2011). موسوعة المصطلحات التربوية. ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
5. العامري، ابتسام محمد. (دون تاريخ). العلاقة بين الثقافة السياسية والهوية الوطنية. صحيفة الزمان.
6. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. (2001). التعليم والهوية في العالم المعاصر مع التطبيق على مصر. ط1، دراسات استراتيجية، العدد (66)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات.
7. عبد اللطيف، نعمة. (2006). إصلاح التعليم: مهمة وطنية. مجلة الثقافة الجديدة، العدد (319).
8. الأمم المتحدة. (دون تاريخ). التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. مجلس حقوق الإنسان، الدورة (31).
9. حمزة، كريم محمد. (2011). المشروع الاستراتيجي في التعليم في العراق. بيت الحكمة: قسم الدراسات الاجتماعية، بغداد.
10. العلاق، مهدي محسن، وآخرون. (2014). الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق. بحث منشور.
11. الفرح، ليالي. (2015). دور المثقف في المجتمع. صحيفة الشرق الإلكترونية.
12. سعيد، حيدر. (2017). دور المثقف في التحولات الديمقراطية: مولد المثقف اللادولتي – حالة العراق. في مجموعة باحثين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
13. سعيد، شاكر. (دون تاريخ). المثقف العراقي: الواقع والموقع، مقاربة في سوسيولوجية المعرفة. صحيفة النبأ الإلكترونية.
14. عبيد، علي حسين. (2015). المثقفون والمأزق العراقي الراهن. شبكة النبأ المعلوماتية.

15. فياض، عامر حسن. (2006). هشاشة الطبقة الوسطى وشقاء الديمقراطية في العراق. مجلة دراسات دولية، العدد (31-32)، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد.
16. فياض، عامر حسن، والجاسور، عبدالواحد ناظم. (2002). ثالوث المستقبل العربي: الديمقراطية، المجتمع المدني، التنمية. مركز ابن زايد للتنسيق، أبو ظبي للطباعة والنشر، الإمارات.
17. حمود، جليل وادي. (2014). تحديات تشكيل ثقافة التغيير في العراق: المعوقات الذاتية للدور الإعلامي. مجلة الباحث الإعلامي، العدد (23)، كلية الإعلام، جامعة بغداد.
18. الهيتي، هادي نعمان. (2003). إشكالية المستقبل في الوعي العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
19. الخفاف، مؤيد. (2006). الصحافة العراقية في عامين من 9 نيسان وحتى نيسان 2005. مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد (2).
20. زغيب، شيماء ذو الفقار. (2009). مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
21. عبد الحميد، محمد. (2004). نظريات الإعلام واتجاهات التأثير. ط3، عالم الكتب، القاهرة.
22. مكاوي، حسن عماد، والسيد، ليلى حسني. (2008). الاتصال ونظرياته المعاصرة. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
23. عبد الله، ثناء فؤاد. (1997). آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
24. حافظ، عبد العظيم جبر. (2016). الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية: حالة العراق. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 21، الإصدار 21، كلية الآداب، جامعة واسط.
25. عبد الله، رؤى لؤي. (2017). الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات. مجلة السياسية والدولية، العدد (35-36)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
26. الربيعي، محمد. (دون تاريخ). التعليم ما بعد داعش.
27. الربان، موزة بنت محمد. (دون تاريخ). التعليم في مرحلة ما بعد الصراع في مناطق النزاعات. المجتمع العلمي العربي.
28. شكر، نغم نذير. (2014). دور الثقافة والتعليم في بناء الدولة الحديثة: العراق إنموذجاً. مجلة دراسات دولية، العدد (57)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

29. رحيمة، نغم سعدون. (2017). تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (57)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية.

30. محمود، علاء إبراهيم. (2017). صنع السلام وإرساء ثقافة اللاعنف بعد هزيمة الإرهاب. صحيفة النبأ الإلكترونية.

31. أحمد، أحمد ياسين. (2011). ثقافة اللاعنف وتجليات المجتمع العراقي. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (3)، كلية الآداب، جامعة واسط.

32. ناجي، علاء محمد. (2017). ثقافة التسامح ودورها في تقوية العلاقات الاجتماعية. مركز الفرات.

33. حسن، ضحى الشيخ. (2016). إعادة إحياء التراث الثقافي بعد النزاعات المسلحة. الجمهورية نت.